

Distr.: General
21 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والستون

14-25 آذار/مارس 2022

البند 3 من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة
”المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن ”تغير المناخ والسياسات والبرامج
المتعلقة بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث: تعزيز المساواة بين الجنسين من
خلال الإجراءات الشاملة والمتكاملة، من الصعيد العالمي وحتى الصعيد المحلي“

موجز الرئيس

1 - في يومي 14 و 15 آذار/مارس 2022، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن ”تغير المناخ والسياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث: تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الإجراءات الشاملة والمتكاملة، من الصعيد العالمي وحتى الصعيد المحلي“، وذلك في سياق الموضوع ذي الأولوية المعنون ”تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث“. وقد تبادل المشاركون الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالموضوع، مع التركيز على التدابير المتخذة لتعزيز السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي، مُسترشدين في ذلك بالأطر والصكوك العالمية المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث.

2 - وتولت وزيرة شؤون المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في جنوب أفريقيا، مايتي نكوانا - ماشابان، رئاسة اجتماع المائدة المستديرة في اليوم الأول وأدلت بكلمة افتتاحية. وقدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينز، موجزا للرسائل الرئيسية. وشارك في الاجتماع وزراء ومسؤولون رفيعون



المستوى من 22 دولة عضواً. وترأست وزيرة شؤون المساواة بين الجنسين والأسرة في جمهورية كوريا، تشونغ يونغ - آي، اجتماع المائدة المستديرة في اليوم الثاني وأدلت بكلمة افتتاحية. وشارك في الاجتماع وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من 20 دولة عضواً. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مامي ميزوتوري، موجزا للرسائل الرئيسية وأدلت بكلمة ختامية.

تفاؤت آثار تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث على النساء والفتيات

3 - شدّد الوزراء على حق الإنسان في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، مع التأكيد على الأهمية المحورية لدور المرأة في حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها وإدارتها وفي الزراعة ومصادر كسب العيش المستدامتين. فالنساء والفتيات، وبالأخص النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية وعلى مستوى القاعدة الشعبية والمسنات والنساء ذوات الإعاقة، يتضررن بشكل متباين جراء آثار تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث. وتفتقر النساء والفتيات إلى سبل الحصول على الموارد الإنتاجية، مثل الحقوق المضمونة في الأراضي والممتلكات، والتمويل والخدمات المالية، والمياه النظيفة والطاقة المستدامة، والبنية التحتية المستدامة، والتكنولوجيات الزراعية المقاومة لتغير المناخ. وإضافةً إلى ذلك، تؤدي النساء أعمال رعاية وأعمال منزلية غير مدفوعة الأجر على نحو متباين أكثر مما يؤديه الرجال منها، وتلقينهن إلى سبل عيش محفوفة بالمخاطر في سياق الاقتصاد غير الرسمي، بما يقوّض قدراتهن على التكيف مع الأزمات المناخية والبيئية والتصدي لها.

4 - وأقر الوزراء بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من الأزمات، بما في ذلك النزاعات والإرهاب، أدت إلى تفاقم آثار تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. فقد أدت الجائحة إلى استئصال حوادث العنف الجنساني والتحرش الجنسي، وأثرت في مدى توافر الخدمات الحيوية بسبب لجوء الحكومات إلى إعادة تخصيص الموارد لتصبح موجهة صوب تعزيز النظم الاقتصادية ونظم الرعاية الصحية.

5 - وتطرق الوزراء أيضاً إلى ضرورة التصدي للهجرة الناجمة عن تغير المناخ والعوامل البيئية والكوارث، مما يلقي بالنساء والفتيات، على نحو غير متناسب، إلى حافة الفقر ويزيد من احتمال تعرّضهن للعنف الجنساني، بما فيه العنف الجنسي.

تعميم منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث

6 - دعا الوزراء إلى التصديق على الصكوك البيئية العالمية التي تعترف بحقوق المرأة واعتماده هذه الصكوك وإلى ضرورة إدماج الاعتبارات الجنسانية في صميم الخطط والميزانيات الوطنية والمحلية. إضافةً إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية، وإعلان غلاسكو، تدعم جميعها مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنمية قدرات العاملين في مجالي المساواة بين الجنسين والبيئة على الصعيد الوطني.

7 - وقدم الوزراء أمثلة إيجابية على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعجل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين لجميع النساء والفتيات. وحدد المتكلمون إدماج منظور المساواة بين الجنسين والذكورة

الإيجابية في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والمتعلقة بالبيئة والمساهمات المحددة وطنياً، وإجراء تحليل للمساائل الجنسانية، وتحديد التفاوت بين الجنسين باعتبار ذلك من العوامل الأساسية لصياغة حلول تكون موجهة وطنياً ومحلياً عند التقاطع بين المساائل الجنسانية والبيئة. وقال بعض المتكلمين إن حكوماتهم تعكف على إدماج مسألتها صحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية في السياسات المتعلقة بالمناخ، بالنظر إلى الصلة القوية بين المسألتين، ولا سيما أثناء الأزمات الإنسانية.

تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها

8 - ألقى الوزراء الضوء على كيفية شغل النساء والفتيات للخطوط الأمامية للإجراءات المتعلقة بالمناخ بصفتهم عناصر تغيير وقائدات ذوات مكانة حاسمة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث، وذكروا أنه ينبغي ألا يُنظر إليهن على أنهن مجرد ضحايا لحالة الطوارئ المناخية والبيئية. وتم التشديد على أهمية تعزيز الدور القيادي للمرأة وتمكينها اقتصادياً، ولا سيما النساء اللاتي يعانين التهميش. فتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك بسد أوجه التفاوت بين الجنسين في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، يدعم توازن القوى إزاء الرجل ويعزز مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية صنع القرار. وعلاوة على ذلك، فإن التمكين الاقتصادي، بتعزيز ريادة المرأة للأعمال الحرة وتحسين ضمان حصولها على الدخل، يوطد سيطرتها على الموارد ويمكّنها من اتخاذ القرارات بشأن حماية التنوع البيولوجي والاستفادة من التكنولوجيات القادرة على التكيف مع تغير المناخ، مع زيادة فرصها للمشاركة في عملية التحول إلى الاقتصادين الأخضر والأزرق.

9 - وشدد المتكلمون أيضاً على أهمية تمثيل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في آليات صنع القرار لغرض تصميم السياسات والبرامج الوطنية والمحلية وتنفيذها. فمشاركة المرأة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، سواء في القطاع العام أو الخاص، بما في ذلك في المشاريع التجارية والتعاونيات، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، هي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتسخير مواهب المرأة وخبراتها في إطلاق الاستراتيجيات الوطنية والعالمية المتعلقة بأوجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

تُهج إدماج المساواة بين الجنسين في تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ

10 - شدد الوزراء على أهمية زيادة تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ على الصعيد العالمي لصالح أكثر البلدان ضعفاً، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أيضاً أن يكون التمويل موجهاً للنساء الريفيات والمنظمات النسائية الشعبية والريفية لتعزيز قدرتهن على تنفيذ السياسات والبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث.

11 - وأقر الوزراء أيضاً بالدور الذي يؤديه تحسين التمويل على الصعيدين الدولي والمحلي في تعزيز بناء القدرات. وتبادل المشاركون أمثلة إيجابية عن الكيفية التي أسهم بها تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ في دعم إنشاء المدارس المراعية للبيئة، ومراكز البحث، ومناطق الطاقة الخضراء، والقرى والمدن الذكية، وخطوط الاتصال للمساعدة، والملاجئ، وصناديق الطوارئ، والمنح الزراعية، ودورات التدريب المتخصصة الرامية إلى مساعدة النساء على التأهب للكوارث.

12 - وأقر المتكلمون أيضاً بدور التمويل على الصعيدين الوطني والمحلي في التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنياً بمراعاة المنظور الجنساني. وفي بعض الحالات، يعتمد ذلك على الأدوات المصممة خصيصاً

لتحصيل الإيرادات من قبيل ضرائب الكربون، وهو ما يمكن أن يساعد في ضمان أن تعود الاعتمادات الوطنية المخصصة لتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث بالفائدة على النساء والفتيات.

استخدام البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس للإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث

13 - أثار الوزراء أهمية جمع ونشر واستخدام بيانات مصنفة عن الصلة بين المسائل الجنسانية والبيئة من أجل فهم الآثار الجنسانية المترتبة على تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث، وإثراء السياسات والبرامج، وزيادة الوعي، وتشجيع تبادل المعارف. وأشاروا إلى أن النساء والفتيات يتعين أن تُتاح لهن فرص أفضل للحصول على التعليم وبناء القدرات، ولا سيما في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والقيام بصفتهن ممارسات، بتطبيق هذه المعارف في جهود الحفظ والتكيف والتخفيف.

14 - وشدد الوزراء أيضا على أهمية تكيف جهود الاستجابة البيئية والتصدي لتغير المناخ والاستجابة لحالات الكوارث مع الاحتياجات والظروف المحددة بالنساء والفتيات. فالسياسات والبرامج التي تسترشد بالبيانات والأدلة المتعلقة بضروب التمييز المتعددة والمتداخلة التي تواجهها النساء والفتيات والأشخاص المتنوعون جنسانيا تعالج على نحو أفضل الأبعاد المختلفة لعدم المساواة والتهميش في سياق تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث.

15 - وتبادل الوزراء استراتيجيات لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية والمتصلة بتغير المناخ والبيئة ونشر هذه البيانات واستخدامها، ولإجراء تقييم الكوارث المراعي للمنظور الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي. وألقى المتكلمون الضوء أيضا على فائدة تجميع الإحصاءات الجنسانية على المستوى القطاعي، فيما يتعلق على سبيل المثال بالمسائل الجنسانية والطاقة، وفائدة تعميم الأدوات المتاحة على الإنترنت لتحسين إمكانية الاطلاع على البيانات.